السيادة الغذائية: نحو نظام غذائي عالمي جديد

أ.د. عباس غالي الحديثي

جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد

انشغل الانسان منذ وجوده على سطح الأرض بكيفية توفير غذاءه الكافي والمناسب. وبلغ هذه الانشغال بالغذاء ذروته بعد تركز الثورة الصناعية والهجرة من الريف الى المدينة وتقلص المساحات الزراعية وعدد العاملين في الزراعة وانقسام العالم الى دول صناعية وأخرى غير صناعية. وهنا ظهرت نظريات تربط السكان بالغذاء كان أهمها النظرية المالثوسية التي أكدت ان السكان يزدادون بمعدل أكبر من زيادة الغذاء مما يقود الى ظهور المجاعات، أي انها اعتمدت على الجانب الكمي في علاقة السكان بالغذاء. قاد هذا التطور التاريخي الى ظهور مفهوم الامن الغذائي الذي عرف بأنه إمكانية الحصول على الغذاء من قبل كل الناس، وفي كل الأوقات، وهذا يعتمد على زيادة الإنتاج والإنتاجية. إلا ان استمرار المجاعات والأزمات الغذائية دفع بعض الدول والحركات الاجتماعية الى نقد مفهوم الامن الغذائي باعتباره يعتمد على نظام عالمي قائم على التطور البيوتكنولوجي الذي تحتكره الدول الصناعية المتقدمة في توفير كمية الغذاء للسكان المتزايدين بغض النظر عن آثار ذلك. وعليه، ظهر في السنوات الأخيرة مفهوم السيادة الغذائية كرد على عجز مفهوم الامن الغذائي وكونه مفهوماً امبريالياً رعته الدول المتقدمة والهيئات والمنظمات التي انشأتها. وتعرف السيادة الغذائية بأنها حق كل أمة في حماية وتطوير طاقاتها لإنتاج غذائها مع احترام التنوع الإنتاجي والثقافي. وبهذا فقد ظهر على المسرح العالمي خطابان يختلفان في عدد من المظاهر الهامة يمثلان نظامين غذائيين عالميين. هذا البحث سيقوم بتحليل مختلف جوانب مفهوم السيادة الغذائية باعتباره مفهوماً حديثاً يتناول تحولاً كاملاً في نظام الغذاء العالمي، عبر محاولة الإجابة على الأسئلة الآتية: ماذا تعني السيادة الغذائية وكيف ظهرت؟ ما هي أسس السيادة الغذائية؟ من هم فواعل السيادة الغذائية؟ وما هي التحديات التي تواجه السيادة الغذائية؟ وكيف يمكن تحقيق السيادة الغذائية؟

الفرضية الأساسية للبحث تنص على ان مفهوم الامن الغذائي الذي تسعى له الدول النامية ومنها الدول العربية لا يحقق أهداف الشعوب في الحصول على الغذاء المناسب والكافي وبالتالي فإن السيادة الغذائية هي المفهوم الوحيد الذي به يمكن لجم الجوع من جذوره بتوجيه الانتباه الى أسبابه الحقيقية.

أما أهداف البحث فهي تتمثل في الرغبة في تفكيك هذا المفهوم الجديد "السيادة الغذائية" وتوفير الأسس لإمكانية تطبيقه. إضافة الى محاولة مقارنته مع المفهوم السائد "الامن الغذائي"

وبيان نقاط القوة والضعف فيه. مع بيان علاقات القوة وتأثير التنمية الرأسمالية النيوليبرالية على الزراعة والايكولوجيات المحلية والجوع والفقر.

تعود أهمية البحث لكونه أول محاولة بحثية في هذا المجال في العراق. كما انه يوجه انظار صناع القرار الى ما يدور الآن حول التنمية الزراعية من مناظرات يمكن الاستفادة منها لاسيما للدول التي واجهت عنفاً مجتمعياً مثل العراق. زد على ذلك، ان البحث يدعو الى ضرورة معرفة الدول لموقعها في النظام الغذائي العالمي الجديد.

مدخل

إن مصطلح السيادة الغذائية Food Sovereignty استعمل بشكل متزايد منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين. انه يمثل مظلة لمقاربات معينة تتناول مشاكل الجوع وسوء التغذية، وتشجع التنمية الريفية، والاندماج البيئي، وسبل العيش المستدامة. لقد تم تطوير ومناقشة السيادة الغذائية كمقترح مضاد لنموذج الأمن الغذائي والتنمية الزراعية السائدة المبني على تحرير الزراعة العالمية، وعلى الزراعة الصناعية، والإنتاج الزراعي بواسطة المنتجين ذوي الموارد الجيدة. وعليه، فإن السيادة الغذائية أصبحت إطار توجه جديد لتحدي الاتجاهات الحالية في التنمية الريفية والسياسات الزراعية والغذائية التي لم تحترم او تدعم مصالح وحاجات المزارعين الصغار، والرعاة، وصيادي الأسماك، والبيئة.

ووفقاً لأرقام منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO)، فإن أكثر من ٨٥٠ مليون شخص يواجهون الجوع ونقص التغذية، منهم حوالي ٨١٥ مليون يعيشون في الدول النامية، و٧٦% منهم في المناطق الريفية[١].

إن نصف سكان العالم الجوعى هم مزارعون صغار الذين يعيشون في مساحة محدودة من الأرض بدون وصول مناسب الى الموارد الإنتاجية. ثلثاهم يعيشون في الأراضي الهامشية في ظروف صعبة مثل سفوح التلال، والمناطق المهددة بالجفاف او الكوارث الطبيعية الأخرى كالفيضانات والانزلاقات الطينية ... الخ. بالإضافة الى ذلك فإن ٢٢% من الجوعى هم عوائل لا تملك ارضاً، الذين في الغالب يعيشون على دخل يُكسب تحت ظروف عمل محفوفة بالمخاطر. و ٨% آخرين هم جزء من مجتمعات الصيد[٢]. وهناك من يشير الى وجود ١,٢ – ١,٧ مليار مزارع قروي على المستوى العالمي، لكن الرقم ممكن ان يتضاعف بعد تضمين رعاة الماشية، والبذور، وصيادي الأسماك، وفلاحي حدائق المدن، علماً بأن القرويون يوفرون ما لا يقل عن ٧٠% من غذاء العالم[٣].

كل الدراسات والإحصاءات المتوفرة تُبين بأن عدد الجوعى وناقصي التغذية قد ازدادوا في العقد الأخير على الرغم من ان غذاءاً كافياً قد أُنتج عالمياً لإشباع حاجات سكان العالم. ان الجوع ونقص التغذية اليوم ليس بسبب عجز او ندرة الغذاء بل هو قضية الوصول access الى الغذاء، الوصول الى دخل مناسب، الوصول الى الموارد الإنتاجية التي تسمح للسكان الفقراء اما

الى انتاج او شراء الغذاء الكافي. ان التوزيع غير العادل للغذاء، والأراضي، والموارد الإنتاجية الأخرى هي الأسباب الرئيسية للجوع ونقص التغذية.

إن البحث الجغرافي حول الغذاء قد ازدهر في العقدين الأخيرين مع تبرعم الادب حوله من قبل مختصين في الجغرافيا الحضارية والجغرافيا الاجتماعية حول الاستهلاك وثقافات الغذاء. كما تم إعادة اكتشافه من قبل المختصين في الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الريف للبحث حول انتاج الغذاء، وعولمة الغذاء، والتجارة والسلاسل السلعية التي تكون ذات أهمية في هذين الحقلين الجغرافيين. لكن بحثنا هذا سيركز على الجغرافيا السياسية للغذاء، من خلال تحليلين خطابين مهمين على التصورات الجغرافية لمشكلة الغذاء المتمفصلة حول العرض والطلب الغذائي.

تعريف الأمن الغذائي[*]

رسمياً عُرّف الأمن الغذائي لأول مرة في مؤتمر الغذاء العالمي عام ١٩٧٤ كالآتي: توفر عرض عالمي مناسب في كل الأوقات من المواد الغذائية الأساسية وبشكل أساسي الحبوب، من أجل تفادي نقص غذائي حاد في أوقات الفشل الواسع النطاق للمحصول او الكوارث الطبيعية، ومن أجل ادامة التوسع الحالي للإنتاج وتقليل التقلبات في الإنتاج والاسعار[٤]. ثم بعد عقدين من الزمان تم طرح تعريفاً أكثر توسعاً للأمن الغذائي من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في تقريره حول التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ وجاء فيه "الامن الغذائي معناه ان يكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول مادياً واقتصادياً، على الغذاء الأساسي. وهذا لا يتطلب وجود ما يكفي من الأغذية، بل يتطلب ايضاً ان يكون من السهل وصول الناس الى الأغذية – بمعنى ان يكون من حقهم الحصول على الغذاء أما عن طريق زرعه لأنفسهم او شرائه، أو الاستفادة من نظام عام لتوزيع الاغذية[٥].

وقد أخذت منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO) معنى هذا التعريف لتقدم تعريفاً يعد الآن أكثر قبولاً ويستعمل على نطاق واسع إذ ينص " الأمن الغذائي يتواجد عندما كل الناس، وفي كل الأوقات يستطيعون الوصول المادي والاقتصادي الى الغذاء الكافي، الآمن، والمغذي الذي يسد حاجاتهم التغذوية وافضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية[٦].

هذا التعريف تبناه ايضاً برنامج الغذاء العالمي WFP وطرح التعريف الآتي للأمن الغذائي" ظرف يتواجد عندما كل الناس، في كل الأوقات متحرر من الجوع"(٧).

تعرض مفهوم الامن الغذائي باعتباره يمثل نموذج مهيمن على العلاقة بين السكان والغذاء منذ زمن مالثوس، اذ صح القول، الى عدة انتقادات كان منها ان هذا المفهوم كما هو مستعمل من قبل FAO والمنظمات الدولية الأخرى والحكومات يعمل ضمن المنطق الموجود لنظام الغذاء والسوق اليوم الذي تفرضه المنظمات الدولية الرأسمالية مثل منظمة التجارة العالمية WTO. كما ان هذا المفهوم للأمن الغذائي قد تم تبنيه من قبل المنظمات الدولية والحكومات أي تم طرحه من القمة الى القاعدة up – bottom ولم يساهم في صياغته العاملون في القطاع الزراعي لاسيما صغار المزارعين، مما يعني انه يأخذ بنظر الاعتبار مصالح كبار المزارعين وقدرتهم على انتاج الغذاء بكميات تسد حاجة سكان العالم المتزايدين. وهذا يقودنا الى انتقاد آخر يتمثل في كون مفهوم الأمن الغذائي المستعمل حالياً يبقى غامضاً في موضوعات أساسية مثل الاستدامة والعدالة الغذائية Food Justice . أي انه لم يأخذ في الاعتبار كيف يتم انتاج الغذاء ومن هم منتجوه وكيف يتم توزيعه. إلا ان الأهم من كل ذلك هو ان مفهوم الامن الغذائي المتداول حالياً يميل الى الاتجاه النيوليبرالي neo – liberalism الذي يميل بدوره الى تسليع commoditization كل الأشياء بما فيها الغذاء ويدعو الى حرية النفاذ الى الأسواق وبالتالي يمكن ان يُصار الى تقلص سيادة الدول وربما كرامة المجتمعات.

كل هذا دفع الى طرح نموذج غذائي عالمي بديل يسعى الى التخلص من الآثار السلبية لنموذج الغذاء الحالي المعتمد على مفهوم الأمن الغذائي وكان ذلك في مؤتمر الغذاء العالمي عام ١٩٩٦ وتم من قبل صغار المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك والسكان الأصليين والعاملون في الغابات عبر حركة La via campesina أي "طريق القروي" التي تمثل هؤلاء في قارات العالم المختلفة عبر طرح مفهوم السيادة الغذائية Food Sovereignty وهو ما سيتم تفصيله في القسم التالي من البحث.

ركائز الأمن الغذائي

وفقاً لمنظمة الغذاء الزراعة الدولية (FAO) فإن الامن الغذائي يعتمد على أربعة ركائز، ويؤثر كل منها في الآخر، لكن هناك عدد من الشروط المسبقة مطلوبة لتكون في وضع يؤدي الى تأمين الأمن الغذائي على المدى الطويل، وهذا يمكن التعبير عنه بالآتي[٨]:

١ – توفر الغذاء availability :

يعني ان عرض الغذاء يعتمد على انتاج الغذاء، ومستويات المخزون، وصافي التجارة. وان هذا التوفر يعتمد أساساً على الوصول المؤمن للناس الى الموارد الإنتاجية productive resources الأرض، المياه، الغابات، التنوع الحيوي، رأس المال، وعلى الامكانات التي تؤدي الى حفظ الموارد الطبيعية المحلية وتطبيق مبادئ الزراعة الايكولوجية agro-ecology في نظم الإنتاج المتنوعة التي تعتمد بشكل أساس على المدخلات المحلية المتجددة.

٢ – الوصول accessibility الاقتصادي والمادي الى الغذاء:

ويعتمد على الدخل، الإنفاق، التوزيع، السوق، الآليات السعرية. هنا يكون الاعتماد بشكل كبير تشغيل نظام التوزيع والتجارة في الأسواق المحلية والإقليمية اساساً التي تكون سهلة الوصول للكل وليس محتكرة من قبل القطاع العام او الخاص، كذلك الوصول الى المهارات والمعرفة والاعمال وفرص الدخل الموجودة.

٣ – استعمال utilization الغذاء:

يعني الطريقة التي يستعمل الافراد بها الغذاء من حيث ممارسة الخزن، إعداد الغذاء، تنوع التغذية، توزيع الغذاء داخل الاسرة. أي ان استعمال المغذيات nutrients المتوفرة يعتمد على التنوع والتوازن التغذوي للغذاء المتوفر من جهة، والتوزيع المقبول لهذه المغذيات بين افراد الاسرة من جهة أخرى. بالإضافة الى ذلك، فإن الوصول الى مياه الشرب الآمنة وتعزيز الصحة تلعب دوراً حاسماً هنا. كل هذا يشير الى أمن تغذوي nutrition Security يتطلب ان يكون افراد الاسرة يملكون إمكانية الوصول ليس فقط للغذاء، لكن أيضا الى العناية الصحية، وبيئة صحية، ومعرفة حول الصحة البشرية، كذلك عناية خاصة وممارسات تغذية لتأمين حياة صحية لكل افراد الاسرة.

٤ – الاستقرار stability:

ان الركائز الثلاث أعلاه تعتمد خلال الزمن على المناخ، والعوامل الاقتصادية، والاستقرار السياسي. ان من بين المتطلبات الأساسية لتمكين البيئة التي تُشكل بصورة إيجابية انتاج الغذاء المحلي ونظم السوق، التي يمتلك السكان الفقراء والمجموعات المحرومة الوصول المتعادل اليها، والتي تكون مرنة تجاه الازمات والصدمات: مشاركة الرجال والنساء في عمليات صنع القرار، مجتمع مدني قوي وفعال، وأطر تنظيمية قوية مع الاخذ بالاعتبار ان الزراعة، وحقوق الأراضي، وأسواق الغذاء، وأسعار الغذاء، والمهارات المرتبطة بها والكل يخضع لحكم القانون.

خطاب السيادة الغذائية وعناصره

السيادة الغذائية هو مفهوماً سياسياً جديداً الى حد ما. أدخل على نطاق واسع عالمياً لأول مرة في قمة الغذاء العالمية عام ١٩٩٦ من قبل الحركة الاجتماعية La via Campesina ومنذ ذلك الوقت فإن العديد من الحركات الاجتماعية والمنظمات والشعوب تبنوا مفهوم السيادة الغذائية وشاركوا في تطويره وبالتالي ظهرت قضايا وتحديات جديدة في المناقشات. لكن ما هي الحقائق والحجج التي تطرحها السيادة الغذائية لتوضيح الحاجة اليها؟[٩]

١–الحاجة الى إزالة الفقر.

٢–ضرورة تقديم سعر معقول للمزارعين.

٣–المعركة ضد الفقر.

٤–رفاهية كل منتجي الغذاء.

٥–الحاجة لإنتاج غذاء أكثر في المستقبل.

٦– دعم الإنتاج الغذائي المستدام وتغيير كم الإنتاج غير المستدام الى مستدام.

٧–كشف الشركات متعددة الجنسيات.

٨–احترام المجتمعات المحلية وتنوع الثقافات.

٩–حفظ اللاند سكيب الحضاري المصنوع من قبل المجتمعات الريفية.

١٠– الأمن القومي والمبررات السياسية.

١١- الحاجة لقواعد تجارة عادلة، ومرنة، ومتنوعة.

هذه الحجج والحقائق تدفعنا الى ضرورة تحديد تعريف السيادة الغذائية. فقد استعملت تعريفات متعددة للسيادة الغذائية من قبل حركات ومنظمات مختلفة، وهناك تفسيرات مختلفة لما تعني فعلياً السيادة الغذائية. لذلك هناك حاجة لمناقشة وتعميق فهم مشترك للسيادة الغذائية.

أحد أكثر التعاريف استعمالاً هو: السيادة الغذائية تعني حق الشعوب في تحديد سياساتهم الغذائية والزراعية او حماية وتنظيم التجارة والإنتاج الزراعي المحلي من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتحديد المدى الذي تعتمد به على نفسها؛ وتقييد الإغراق في اسواقهم؛ ولإعطاء المجتمعات المعتمدة على المصائد المحلية الاسبقية في إدارة استعمال الموارد المائية والحقوق فيها. السيادة الغذائية لا تنفي التجارة، لكن تشجع صياغة سياسات وممارسات تخدم حقوق الشعوب في الإنتاج الآمن، الصحي، المستدام ايكولوجياً.

كما عُرّفت بأنها حق الشعوب، والمجتمعات والدول في تحديد سياساتهم حول الزراعة، ومصائد الأسماك، واستهلاك وتجارة الغذاء مادامت هذه السياسات مستدامة ايكولوجياً، وتساهم في العدالة الاجتماعية، ولا تُقيد إمكانات الآخرين لعمل الشيء نفسه(١٠).

وجاء في تعريف آخر صِيغَ من قبل لجنة التخطيط العالمية للسيادة الغذائية IPC international planning committee for Food Sovereignty عام ٢٠٠٢ ان السيادة الغذائية هي حق الشعوب، والمجتمعات، والدول في تحديد سياساتهم الزراعية، والعمل، وصيد الأسماك، والغذاء، والأرض، التي تكون مناسبة ايكولوجياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً لظروفها الخاصة. أنها تتضمن بأن كل الناس لهم الحق بالغذاء المناسب ثقافياً، والمغذي، والآمن وبالموارد الإنتاجية، والقدرة على ادامة أنفسهم ومجتمعاتهم(١١).

وفي عام ٢٠٠٤ نشر المجتمع المدني الآسيوي The Asian civil society ما سماه معاهدة الشعوب حول السيادة الغذائية peoples convention on food sovereignty اذ نص المقطع الثاني من مقدمة هذه الوثيقة: في هذه المعاهدة "السيادة الغذائية هي حق الشعوب والمجتمعات في تقرير وتنفيذ سياساتهم واستراتيجياتهم الغذائية والزراعية من أجل الإنتاج والتوزيع المستدام للغذاء. انها الحق في غذاء مناسب، آمن، مغذي، ملائم ثقافياً، وفي انتاج غذاء

ملائم ايكولوجياً ومستدام. انها الحق في الوصول الى الموارد الإنتاجية مثل الأرض، المياه، والبذور، والتنوع الحيوي للاستعمال المستدام"[١٢].

ان ما ورد في هذه التعاريف يعني ان هناك عدة ركائز تعتمد عليها السيادة الغذائية يمكن تحديدها في ضوء ما عرضته وثائق حركة La via Campesina.

ركائز السيادة الغذائية[١٣]

١ –الغذاء حق انساني أساسي:

يعد الغذاء حق انساني أساسي. وكل فرد يجب ان يملك حق الوصول الى الغذاء الآمن، المغذي، المناسب ثقافياً بكمية كافية ونوعية تديم حياة صحية بكرامة إنسانية كاملة. وعلى كل أمة الوصول الى الغذاء هو حق دستوري وتضمن تطور القطاع الاولي لتأمين إدراك متين لهذا الحق الأساسي.

٢ – الإصلاح الزراعي:

إن تحقيق الإصلاح الزراعي هو الضرورة التي تعطي المزارعين وغير مالكي الأرض لاسيما النساء، الملكية والسيطرة على الأرض التي يعملون فيها، ويعيد الأراضي الى سكانها الاصليون. الحق في الأرض ينبغي ان يكون حراً بعيداً عن التمييز على أساس الجندر، الدين، العرق، الطبقة، الأيديولوجيا. المزارعون الصغار لاسيما النساء ينبغي ان يملكوا إمكانية الوصول الى الأرض الإنتاجية، الائتمان، التكنولوجيا، الأسواق، والخدمات. وعلى الحكومات ان تؤسس وتدعم نظم الائتمان الريفية غير المركزية التي تعطي الأولوية لإنتاج الغذاء من اجل الاستهلاك المحلي لتأمين السيادة الغذائية. تشجيع الشباب على البقاء في المجتمعات الريفية كأعضاء منتجين، وان العمل في انتاج الغذاء والعناية بالأرض ينبغي ان يكون قيّماً بشكل كاف اجتماعياً واقتصادياً. وينبغي على الحكومات ان تقوم بالاستثمارات الطويلة الاجل للموارد العامة في تطوير البنية التحتية المناسبة اجتماعياً وايكولوجياً.

٣ – حماية الموارد الطبيعية:

تستلزم السيادة الغذائية العناية والاستعمال المستدام للموارد الطبيعية لاسيما الأراضي، المياه، البذور، اللقاحات الحيوانية. الشعب الذي يعمل في الأرض ينبغي ان يملك الحق لتطبيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ولحفظ التنوع الحيوي. إن الاستدامة الطويلة الاجل تتطلب

الابتعاد عن الاعتماد على المدخلات الكيمياوية، وعلى المحاصيل النقدية الأحادية والكثيفة، ونماذج الإنتاج المصنّع. ان النظم الطبيعية المتوازنة المتنوعة هي المطلوبة. ان الموارد الجينية التي تطورت عبر آلاف السنين والهامة لكل الإنسانية تمثل معرفة وعملاً دقيقاً للكثير من الأجيال للشعوب الاصلية والريفية. ان الترخيص والمتاجرة بالموارد الجينية من قبل الخاصة يجب ان تُحظر لذلك فإن اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO حول حقوق الملكية الفكرية هي غير مقبولة. المجتمعات الزراعية لها الحق في الاستعمال المجاني وحماية الموارد الجينية المتنوعة، بضمنها البذور ولقاحات الحيوانات، التي طوّرت من قبلهم عبر التاريخ.

٤ – إعادة تنظيم تجارة الغذاء:

الغذاء هو أول وأهم مورد للتغذية والثاني في بنود التجارة. وينبغي ان تعطي السياسات الوطنية الزراعية الأولوية في الإنتاج للاستهلاك المحلي والاكتفاء الذاتي من الغذاء. وان لا تزيح مستوردات الغذاء الإنتاج المحلي ولا تبخس سعره. هذا يعني ان صادرات الإغراق او الصادرات التي تتم مساعدتها ينبغي ان تتوقف. المزارعون الصغار يملكون الحق في انتاج السلع الغذائية الأساسية لدولهم وفي السيطرة على تسويق منتجاتهم. أسعار الغذاء في الأسواق العالمية والمحلية ينبغي ان تنظم وتعكس الكلف الحقيقية لإنتاج ذلك الغذاء. هذا سوف يضمن للمزارعين الصغار ان يحصلوا على دخول مناسبة. ليس من المقبول ان تستمر المتاجرة في السلع الغذائية قائمة على الاستغلال الاقتصادي للمنتجين الأكثر تعرضاً للعطب والاقل كسباً، والأكثر تدهوراً للبيئة. كذلك ليس مقبولاً بأن قرارات الإنتاج والتجارة تتم بشكل متزايد بواسطة الحاجة الى العملة الأجنبية لمواجهة أعباء الديون العالمية. هذه الديون تضع عبئاً غير مناسب على السكان الريفيين لهذا يجب الاعفاء منها.

٥ – إنهاء عولمة الجوع:

السيادة الغذائية تُعاق من قبل المؤسسات متعددة الأطراف ومن قبل رأس المال المضارب. ان نمو سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على السياسات الزراعية تم تسهيله بواسطة السياسات الاقتصادية للمنظمات متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية WTO والبنك الدولي WB وصندوق النقد الدولي IMF لذلك فإن تنظيم وفرض ضرائب على رأس

المال المضارب وفرض مدونة سلوك بشكل صارم على الشركات متعددة الجنسيات هو أمراً مطلوباً.

٦ – السلم الاجتماعي:

كل انسان له الحق في التحرر من العنف. لا ينبغي ان يستعمل الغذاء كسلاح. ان المستويات المتزايدة من الفقر والتهميش في الريف مع نمو قهر الأقليات الاثنية والسكان الاصليون يجمع اوضاعاً لعدم العدالة واليأس. ان النزوح المستمر والتحضر القسري، والقهر، وتزايد التمييز العنصري للمزارعين الصغار لا يمكن ان يكون مسموحاً.

٧ – التنظيم الديمقراطي:

ان المزارعين الصغار ينبغي ان يملكوا المساهمة المباشرة في صياغة السياسات الزراعية عند كل المستويات. ان الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها ستخضع لعملية دمقرطة من اجل ان يصبح هذا الهدف واقعاً. كل فرد له الحق في معلومات حقيقة ونزيهة وصنع قرار ديمقراطي وشفاف. هذه الحقوق تشكل اساساً للحكم الصالح، والمساءلة والمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتحرر من كل أنواع التمييز. النساء الريفيات، بشكل خاص، يجب تمكينهن بصورة فعالة ومباشرة في صنع القرار حول قضايا الغذاء والريف.

نقد السيادة الغذائية

إن الإعلان الراديكالي للسيادة الغذائية واحتكامها الى العدالة الكونية جذب لها الدعم من الدوائر الفكرية والسياسية التقدمية. لكن الحركة لا تخلوا من الانتقادات التي تشكل تحديات عليها مواجهتها من اجل تطوير عملها وتوسيع نطاقه. واهم هذه الانتقادات ما يأتي:

اولاً: ان خطاب السيادة الغذائية يحتوي على الكثير من الغموض والتناقضات تتضمن الجانب المفاهيمي للسيادة التي استعملت بشكل متباين لتدل ضمنياً على تمكين الافراد والأمم والمجتمعات. وفي الحقيقة، ان السيادة الغذائية تحتوي اتجاهات ضد الدولنة statism وفوضوية التي تبدو غير قابلة للانسجام مع الدعوة للحق في الحصول على الحقوق، التي تتطلب الدولة لتعمل كضامن. Guarantor.وبعيداً عن فكرة ان الدولة تملك سلطة عليا، وبالإشارة الى هيراركيات متعددة التكافؤ او التقييم للقوة والسيطرة التي تتواجد ضمن نظام الغذاء العالمي، فأن السيادة الغذائية تعزل سيادة واحدة، لكن تبقى صامتة حول الأُخر.

بالإضافة الى ذلك ان جمع شبكة واسعة من أسس السيادة الغذائية من الممكن ان تجمع عدد من المصالح المتنافسة. لكن البعض يذكر بأن تقبل المصالح المتنافسة هو انعكاس لتنوع حركة السيادة الغذائية، وعليه هو جزء من قوتها. على اية حال، مع اختلاف الفواعل وما تمنحه للسيادة، فأنه من الصعوبة تصور كيف ان الخلافات القطاعية سيتم فضها في النظام الغذائي الزراعي المرغوب.

ثانياً: ان تبجيل القروي في خطاب السيادة الغذائية هو إشكالية لا سيما عندما نتجه خارج أمريكا اللاتينية او حتى خارج الدول النامية. فحركة السيادة الغذائية تبنت نظرة رمزية-شعاريه emblematic view لممارسات ملاك المزارع الصغيرة، ومبادئ الزراعة الايكولوجية: ان المشكلة هنا ترتبط ببناء النظرة بطريقة تناقض تعقيد العلاقات المعاصرة في النظام الغذائي الذي تؤثر في قابليتنا على فهمه. لقد لاحظ Edelman بأن القروي اليوم ليس القروي قبل خمسة عشر سنة. فالفرد الذي يزرع خلال الموسم المطير يعمل في مراكز الانشاءات في المدن خلال موسم الجفاف، ويوفر خدمات آلية للجيران وهو اقل شبهاً بما يميز اجندة التنظيمات القروية التاريخية حيث يكون الفرد قروياً مثل أبويه وأجداده[١٤].

ثالثاً: حركة السيادة الغذائية وموقفها الملتبس من التجارة العالمية. فمن ناحية، اعلان neyleni يضع منظمة التجارة العالمية WTO واتفاقيات التجارة الحرة كأعداء تعارضهم السيادة الغذائية. ومن ناحية أخرى، فأن الإعلان يقرر بأن السيادة الغذائية ليست ضد التجارة العالمية او الإقليمية او الوطنية، لكن تضع الأولوية للإنتاج المحلي من اجل الأسواق المحلية لضمان انتاج الغذاء[١٥].

فما يبدو ان البلاغة الجيوبولتيكية المتعصبة يمكن ان تترافق بفعل أكثر برجماتية حول بنود التجارة. اذ ان العديد من القرويين مشاركين الان في التجارة العالمية. إن ارتباطهم بالشبكات العالمية يمكنهم من البقاء على قيد الحياة. هؤلاء المنتجون جزءً من أنصار السيادة الغذائية لكنهم غير مرئيين في خطابها. ولهذا فأن Burnett and Murphy دعيا الى ما وراء الرفض البسيط لكل التجارة والاتجاه نحو شيء ما يشكل استجابة أفضل للوقائع العملية لملايين المنتجين الصغار الذين سبل رزقهم تعتمد على التجارة العالمية[١٦] وبعبارة أكثر دقة ووضوح ان تعقيد وتنوع حركة السيادة الغذائية يجعل من الممكن إعادة صياغة رسالتها حسب السياقات

المحلية المختلفة، وتطبيقها يصبح أكثر برجمانية وبالتالي تكون التمايزات الأيديولوجية بين السيادة الغذائية والامن الغذائي والتصورات الجغرافية المصاحبة لها غير واضحة.

رابعاً: هناك من يسأل: هل هناك مجال لمعاهدات جديدة او أدوات قانونية جديدة لتأمين السيادة الغذائية؟ لقد أدرجت في نصوص مختلفة حول السيادة الغذائية عدة مقترحات لأدوات قانونية عالمية جديدة مثل معاهدة حول السيادة الغذائية، المعاهدة الدولية حول حقوق الزراعيين الصغار والرعاة وصيادي الأسماك، اللجنة العالمية الجديدة حول الزراعة المستدامة والسيادة الغذائية، إعادة اصلاح وتقوية الأمم المتحدة، آلية جديدة لحل النزاع. ان تنوع الأدوات ومجال عملها كان هاماً. لكن هناك من يرى ان الأدوات التي اقترحت ليست حزمة متجانسة لكنها عبارة عن قائمة من الأفكار غير الكاملة. على اية حال، ان السيادة الغذائية لم تُحددْ وتُرسخْ بشكل كاف كإطار مفاهيمي ليكون قادراً للتقرير بدقة أي الأدوات ستكون مطلوبة لدعمها على المستويين الوطني والعالمي(١٧).

خامساً: التحدي الآخر يأتي **من** أولئك الذين يركزون بشكل كبير على منظور الامن الغذائي العالمي مستعملين حجة انه موجه لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء عبر التكنولوجيات الاحدث، وتطبيق مثالي للمدخلات والري. ان زيادة الإنتاج الغذائي العالمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين منعت تفاقم الازمات في عدد الجوعى وناقصي التغذية رغم ان سكان العالم قد ازدادوا. تبقى العديد من الأسئلة: هل المزارعون الصغار، والرعاة، وصيادي الأسماك قادرون على زيادة الإنتاج العالمي من الغذاء بشكل كافي؟ هل السياسة الجديدة التي ستقام على مصالح المزارعون الصغار، والرعاة وصيادي الأسماك ستأخذ بالحسبان بشكل مناسب الحاجة المستقبلية لزيادة انتاج الغذاء من اجل سكان العالم المتزايدين؟ هل يوجد خطر من ان اساسيات السيادة الغذائية ستناسب المنتجون الأقل كفاءة بالمصطلحات الاقتصادية التقليدية؟(١٨)

هنا يمكن الإشارة الى ما ذكره تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP المعنون" حملة الجوع لمشروع الالفية " بأنه في البيئات الأكثر خطورة فأن التركيز يكون أكثر على التداخل بين التكنولوجيات الزراعية المطورة محلياً وتحسين إدارة الموارد الطبيعية المطلوب تطويرها(١٩).

جدول رقم (١)

مقارنة بين نموذج النظام الغذائي العالمي (المهيمن) ونموذج النظام الغذائي العالمي الجديد (البديل)

ت	القضية	نموذج الأمن الغذائي (المهيمن)	نموذج السيادة الغذائية (البديل)
١	التجارة	التجارة حرة في كل شيء.	الزراعة والغذاء مستثناة من كل الاتفاقيات التجارية.
٢	أولوية الإنتاج	الغذاء للتصدير.	الغذاء من أجل الأسواق المحلية.
٣	أسعار المحاصيل	ما يقرره السوق (ترك آليات السوق هي التي تقرر الأسعار الأقل).	الأسعار المقبولة التي تغطي تكاليف الإنتاج وتسمح للمزارعين والعاملين الزراعيين الحياة بكرامة.
٤	الوصول الى السوق	الوصول الى الأسواق الخارجية	الوصول الى الأسواق المحلية، انهاء إزاحة المزارعين عن اسواقهم من قبل اعمال الزراعة agri-business.
٥	المساعدات	بينما تمنع عن المزارعين في الدول النامية، فإن الكثير من المساعدات مسموح بها في الولايات المتحدة واوربا، لكن تدفع فقط للمزارعين الكبار.	المساعدات التي لا تسبب ضرراً للدول الأخرى (ضد الإغراق) موافق عليها، أي ضمان المساعدات للمزارعين العاملين، من اجل توجيه التسويق، السعر، دعم الدخل، صيانة التربة، التحول للزراعة المستدامة، البحث... الخ.
٦	الغذاء	بشكل أساسي الغذاء سلعة؛ وفي التطبيق، هذا يعني تلوث الغذاء بالدهون الكاملة، السكر، الفريكتوز العالي في العصائر المركزة، البقايا السمية	الغذاء حق انساني: وبشكل تحديدي ينبغي ان يكون صحياً، مغذياً، قابلاً للشراء، مُنتج محلياً.
٧	القدرة على الإنتاج	الخيار للكفاءة اقتصادياً.	حق لسكان الريف.
٨	الجوع	يعود الى انخفاض الإنتاجية.	مشكلة الوصول والتوزيع؛ وتعود الى الفقر وعدم المساواة.
٩	الأمن الغذائي	يتحقق باستيراد الغذاء من الأماكن التي يكون فيها ارخص.	يتحقق عندما يكون انتاج الغذاء في ايدي الجوعى او عندما يُنتج الغذاء محلياً.

ت	القضية	نموذج الأمن الغذائي (المهيمن)	نموذج السيادة الغذائية (البديل)
١٠	السيطرة على الموارد الإنتاجية (الأرض – المياه – الغابات)	خاصة	السيطرة محلياً وخاضعة للجميع
١١	الوصول الى الارض	عن طريق السوق.	عن طريق اصلاح زراعي؛ بدون الوصول الى الأرض، فأن الباقي كله بلا معنى.
١٢	البذور	سلعة قابلة للترخيص	تراث مشاع للإنسانية، يبقى في رعاية الثقافات والمجتمعات الريفية، لا تراخيص على الحياة.
١٣	الائتمان والاستثمار الريفي	من البنوك الخاصة والشركات.	من القطاع العام، مصمم لدعم الزراعة العائلية.
١٤	الإغراق	ليس قضية.	ينبغي ان يمنع.
١٥	الاحتكار	ليس قضية.	هو جذر اغلب المشاكل، الاحتكارات ينبغي ان تحطم.
١٦	فرط الإنتاج	ليس شيئاً كبيراً.	يدفع الأسعار للهبوط والمزارعين للفقر، نحتاج سياسات لإدارة العرض بالنسبة لاوربا والولايات المتحدة.
١٧	التعديل الوراثي	موجة المستقبل.	سيئة بالنسبة للصحة والبيئة؛ تكنولوجيا غير ضرورية.
١٨	التكنولوجيا الزراعية	التكثيف الكيمياوي – الثنائي – الصناعي: استعمالات الكائنات المعدلة وراثياً.	الطرق الزراعية المستدامة، الزراعة الايكولوجيا agro–ecology، لا للكائنات المعدلة وراثياً.
١٩	المزارعون	ينطوي على مفارقات تاريخية، عدم الكفاءة ستختفي.	يحرسون الثقافة وجينات المحاصيل، يشرفون على الموارد

ت	القضية	نموذج الأمن الغذائي (المهيمن)	نموذج السيادة الغذائية (البديل)
			الإنتاجية، وعلى المعرفة؛ والأسواق الداخلية وبناء التنمية الاقتصادية الشاملة ذات القاعدة العريضة.
٢٠	المستهلكون الحضر	العاملون ينبغي أن يدفعوا أقل ما يمكن.	يحتاجون أجور ملائمة للحياة.
٢١	عالم آخر (البدائل)	ليس ممكناً/ ليس محط الاهتمام.	ممكن ويظهر بوضوح.
٢٢	المنظمة القائدة	منظمة التجارة العالمية WTO	منظمة القروي Via Campesina
٢٣	الخطاب البيئي	العقلانية الاقتصادية	العقلانية الخضراء
٢٤	الأدوات	برامج التكيف الهيكلي SPS واتفاقية الزراعة AoA	اللجنة العالمية للتخطيط IPC

Source:

1- Michael Pimbert (Towards Food Sovereignty) International Institute for Environment and Development, London, 2009, pp. 8-9.
2- Richard Lee (Food Security and Food Sovereignty) University of Newcastle upon Tyne, Centre for Rural Economy, Discussion paper, No. 11, 2007, P. 12.

فواعل النظام الغذائي العالمي الجديد

لم تعد الدولة فاعلاً وحيداً على المسرح العالمي إذ أخذ فواعل آخرين ينافسون ويأخذون جزأ من وظائفها ويقيدون أخرى وبالتالي تم إعادة توزيع القوة والنفوذ والتأثير في النظام العالمي الجديد الرئيسي ونظمه الفرعية كالنظام الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والتكنولوجي، وكذلك الغذائي، بين الدول وفواعل آخرين وذلك بفعل عولمة التدفقات في المجالات المذكورة العائد بدرجة رئيسة الى تطور تكنولوجيا الاتصالات. إن هذه التطورات في النظام العالمي تتم تفاعلاتها على عدة مستويات مكانية محلية، ووطنية، وإقليمية، وعالمية وفق

شبكة من العلاقات المتداخلة والمترابطة. كل هذا يدفع عند تحليل أي نظام عالمي – مثل النظام الغذائي – ان يتم بيان الأهمية النسبية لموقع وتأثير هذه الفواعل في ذلك النظام.

١ – الحكومات المركزية

إن إدراك وممارسة السيادة الوطنية يعتمد على الدول الوطنية. فحكوماتها تمارس حقها السيادي لتحديد وتنفيذ السياسات الغذائية والزراعية حِرَفياً بشكل ديمقراطي لمواجهة الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، أمن سبل الرزق، والأهداف التنموية والوطنية. لإنجاز ذلك ينبغي أن تقوم الحكومة بالهجوم والعمل لعكس الاتجاه الحالي في المفاوضات في منظمة التجارة العالمية التي تقلص باستمرار في مجال سياستهم نحو اتجاه يُزيد خياراتهم للدفاع عن مصلحة شعوبهم ضد الغزو المدمر للشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد.

حالياً الكثير مازال مطلوباً في دمقرطة الدول الوطنية وحكوماتها، إذ إن الكثير إنْ لم يكن اغلب الحكومات في الدول النامية وحتى في الدول المتطورة تمثل النخب الاقتصادية – كبار الملاك، شركات الاعمال الزراعية agro-business ، والشركات متعددة الجنسيات. وعليه، هناك رهانات كبيرة على ادامة سياسة الليبرالية الجديدة. فأغلب الحكومات تخضع لفروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. كما ان الضرورة تقتضي الإشارة الى ان في السنوات الاخيرة تم انجاز اتفاقيات تجارية متنوعة في الغالب كانت بسرية تامة وبعيدة عن تدقيق الشعب. في الحقيقة، هناك شفافية قليلة جداً ولا توجد ديمقراطية في العمليات السياسية والتوجهات كذلك في المفاوضات التجارية. وفي غالب الأحيان، حكومات الدول الفقيرة تبيع سيادتها مقابل امتيازات اقتصادية أو مساعدة، أو افضليات تجارية، أو دعم سياسي وعسكري، وتمويل دين من البنك الدولي – صندوق النقد الدولي... الخ.

لكن التطورات الحديثة بينت أيضاً، بأن الحكومات اتخذت مواقف من سياسة تحرير التجارة الأكثر عدوانية وخيبات الامل من الممارسات التي تمت تحت منظمة التجارة العالمية لاسيما ضمن مجموعة العشرين G20 مثلاً. وإذا أخذنا هذا الاتجاه بنظر الاعتبار فإن الدول النامية يمكن ان تكتسب نفوذاً أكثر في المفاوضات الجارية عبر تقوية موقعها ورفض المناورة والضغط من الدول الغنية. لكن هذا سيقتضي الكثير من التصميم السياسي واستقلال اقتصادي

وسياسي أكبر عن هذه الدول وهو الان لم يظهر بوضوح في الدول النامية بسبب الروابط الكولونيالية، ومشروطيات المساعدة، وحتى المصالح الذاتية لقياداتهم السياسية.

٢ – الشركات متعددة الجنسيات:

تزايدت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على النظم الغذائية. أحد مظاهر ذلك، ان هذه الشركات سيطرت على أسواق ضخمة وبالتالي فإنها تعمل في دول كثيرة. المظهر الآخر لتركز الإنتاج والتوزيع هو تكامل عملياتها. فهي تشتري المنتجات الزراعية من مزارع الأسر ثم تنقلها وتشحنها وتؤمن عليها، وكذلك الحال للماشية والحليب، وتصنيع البذور. هذه العمليات المتكاملة تسمح لهذه الشركات بخلق الأرباح في كل دورة.

وفي الدول المتطورة وكذلك المراكز الميتروبوليتانية للعالم النامي فإن توزيع الغذاء مهيمن عليه بشكل متزايد من قبل قِلة لكن لسلسلة توزيع كبيرة. هذه السلاسل تحدد أسلوب الزراعة وأسعار المستهلك وكذلك تحدد الى حد كبير ما هو الغذاء المتوفر للمستهلكين. كما ان تركز الأسواق يقود الى صعود الزراعة الصناعية وبالتالي تُكثف وتزيد الإنتاج الزراعي، وهي تقود ايضاً الى انتاج مفرط واغراق. المحصلة تظهر في دفع المزارعين والمنتجين الصغار الى ما يناسب المصالح العابرة القومية، علاوة على ذلك، هناك قضية هامة هي الاستدامة البيئية إذ تؤدي الزراعة الصناعية الى مشكال بيئية أكبر بكثير من تلك التي تنتج عن تنظيم الزراعة التقليدية.

الشركات متعددة الجنسيات لديها سلاح آخر هو حقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع من اجل السيطرة على انتاج وتوزيع الغذاء. وبالتالي فإن المزارعين الفقراء يفقدون السيطرة بشكل متزايد على البذور والموارد الجينية الأخرى، ويصبحون بشكل متزايد يعتمدون على تكنولوجيات مكلفة غير مستدامة مسيطر عليها من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

حالياً الشركات متعددة الجنسيات لها سيطرة كبيرة على الإنتاج الزراعي والمتاجرة به. فهناك ستة شركات تسيطر على تجارة الحبوب، وشركات قليلة تهيمن على انتاج الكيمياويات الزراعية وإنتاج البذور والنتيجة تكون الأرباح عالية جداً، وفي الوقت ذاته يجعل الموقع الاحتكاري الشركات المتعددة الجنسية في تنافس شديد لحماية مزاياها ويرفع مستوى السيطرة على الزراعة والغذاء الى اعلى المستويات.

٣ – القرويون الفقراء وصغار المزارعون:

إن الليبرالية التجارية غير المقيدة مع ضعف التنظيم الحكومي ونظم دعم الزراعة تسيء بشكل اجمالي لصغار المزارعين والقرويين من غير مالكي الأراضي landless في الدول النامية. بالإضافة الى ذلك، فإنه مع تحول أولويات الحكومة نحو القطاع التصديري والتجاري فإن مخرجات الإنتاج الغذائي المحلي تصاب بالركود بل بالانخفاض، وعليه فإن إعاقة الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي للدول الافقر وسط هذه القيود يجعل القرويون يواجهون بشكل متزايد ارتفاع تكاليف المدخلات، وهبوط أسعار المزرعة، وتدهور الدخول، واستمرار التهديد بالنزوح والطرد. إن تدفقات الاستيراد والاغراق القوي يهلك بصورة مستمر منتجات المزارعين في الأسواق الوطنية والمحلية، وبالتالي فإن القرويون الفقراء يقعون تحت ديون أكثر، بينما عدداً متزايداً منهم تنتزع مزارعهم ويهاجرون الى المدن من اجل الحصول على عمل أكثر قابلية للحياة، لكن في الكثير من الحالات ينتهون بدون عمل Jobless.

في هذا السياق، أصبحت السيادة الغذائية معركة رأي عام للقرويين الفقراء في العالم مطالبين بتوقف تام للتجارة الحرة مُطلقة العنان التي تدوس على حقوقهم الأساسية. الحق في الغذاء، والأرض، والرزق، والتحول بعيداً عن نظم الزراعة والغذاء المهيمن عليها من قبل منظمة التجارة العالمية. وعليه، فإن منظمات القرويين في كل انحاء العالم تطالب بأنهاء اتفاقية الزراعة Agreement of Agriculture (AoA) واتفاقيات منظمة التجارة العالمية الأخرى التي لها تأثير سلبي على الزراعة والغذاء. السيادة الغذائية تعطي الأولوية الى حاجات التنمية للشعوب على تطرف التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية، وتضع بشكل خاص الاسبقية لتعزيز وتأمين الإنتاج الغذائي المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وكذلك لحماية سبل رزق المزارعين الضعفاء ضد الإغراق والتجارة غير العادلة.

٤ – المؤسسات متعددة الأطراف:

إن منظمة التجارة العالمية WTO ومؤسسات التمويل الدولية (IFIs) International Financial Institutions تستمر في تخريب المجال السياسي Policy Space للدول النامية عبر الاحكام التي تفرضها والتي تتطلب سياسات محلية تنحاز الى تعهدات تحرير liberalization التجارة. إن مبدأ السيادة الغذائية سيجد ادراكاً في الأطر الأخرى التي تكفل

وتحترم السيادة السياسية والاقتصادية للأمم وتسمح للدول النامية ممارسة سياساتها التنموية الوطنية المعتمدة على ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعزز تحقيق المشاركة الديمقراطية للشعوب في صنع القرار الوطني والعالمي. ان منظومة الأمم المتحدة يمكن ان تقدم هذا الإطار وان الكثير من وكالاتها تعمل ايضاً حول قضايا الجوع، والزراعة، والعمالة، والتجارة. بالإضافة الى ذلك، فإن عدداً من المواثيق الحافظة للحقوق الأساسية للأفراد في الغذاء، الصحة، التعليم، الأجور العادلة، ظروف عمل مناسبة ... الخ قد تمت صياغتها تحت هذه المنظومة. هذه الأطر والمبادئ يمكن ان تشكل او تحدد الإطار البديل الذي يرسم تعهدات وواجبات الدول الوطنية لحماية السيادة الغذائية للشعوب. على أية حال، على الرغم من ان منظومة الأمم المتحدة تضمن وتفرض مبادئ السيادة الوطنية، ويمكن ان تُقدَم كمنتدى لممارسة الإطار البديل (السيادة الغذائية)، فإن اجندتها وبرامجها التنموية مهيمن عليها بشكل كبير من قبل اجماع واشنطن Washington Consensus. فمنظمة الغذاء والزراعة الدولية FAO، مثلاً، ترى ان تحقيق الامن الغذائي للدول الفقيرة يتم عبر الوصول الى الغذاء عبر المستوردات الغذائية المتزايدة من الدول المتطورة التي تنتج الغذاء بشكل أكثر كفاءة. كما ان أهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة (MDGs) هي ايضاً مورست ضمن النموذج الحالي للأسواق المفتوحة والأمن الغذائي المعتمد على التجارة.

هناك وعي عام واضح بالحاجة الى إعادة اصلاح وتوجيه الأمم المتحدة، لتكون منتدى فعالاً للدفاع عن حقوق كل الشعوب. لكن التطور الإيجابي هو ان هناك الان إدراكاً متنامياً بين وكالات الأمم المتحدة لنقاط الضعف والنواقص لسياسة تحرير التجارة للتسعينيات وإنها فشلت في تحقيق وعودها بالنمو الاقتصادي ورفع معدلات العمل، وتقليل الفقر. في الحقيقة، بعض دراسات الأمم المتحدة توصلت الى ان تحرير التجارة لا يمكن ان يضمن آلياً التنمية البشرية وان الزيادة في التجارة ليس دائماً لها أثر إيجابي على التنمية البشرية.

هناك بعض المقترحات المطروحة، غير إطار الأمم المتحدة، لتطوير معاهدة عالمية للسيادة الغذائية كبديل لاتفاقية الزراعة AoA الحالية الجائرة، وكذلك اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الأخرى، حيث مفهوم ومبادئ السيادة الغذائية، وحقوق الانسان الأساسية لكل الشعوب بغذاء آمن وصحي، وبعمل لائق، وحقوق العمال، وحماية البيئة ... الخ تكون محفوظة ومُسندة.

٥ – الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني:

إن المفتاح لممارسة السيادة الغذائية يقع، في التحليل النهائي، في القوة السياسية للحركات الاجتماعية التي تمتلك التأييد ليس فقط بسبب سعيها من اجل السيادة الغذائية ولكن ايضاً بسبب سعيها لاستقلال اقتصادي وسياسي أكبر للدول النامية. ان القوة السياسية والتنظيمية هي المفتاح لتغيير البنى السياسية والاقتصادية على المستويين الوطني والعالمي، وبما يساعد على توفير الدعم المؤسساتي للإصلاحات التجارية والاقتصادية المطلوبة التي تتطابق مع مبادئ السيادة الغذائية. ان منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية اخذت دوراً في صياغة سياسات وترتيبات المفاوضات. وفي عدد من الدول نجد ان الأحزاب السياسية التي تُدعم من قبل الحركات الاجتماعية تشارك وتربح مقاعد انتخابية في البرلمان.

يوجد الان بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية التي من ضمنها Via Campesina (التي يُنسب لها مصطلح ومفهوم السيادة الغذائية بالأصل)، والشبكة الآسيوية – الباسيفيكية للسيادة الغذائية، وتحالفات الأسر الزراعية الصغيرة، والمنظمات القروية الأخرى، نمواً في فهم وقبول مفهوم السيادة الغذائية والكثير منها توحدت تحت تحالفات أوسع مثل تحالف عالمنا ليس للبيع Our World is not for Sale Coalition .

أجندة مستقبلية للسيادة الغذائية

بعد المراجعة المكثفة لتطور مفهوم السيادة الغذائية وتحليل ركائزه وتحدياته، ولتعزيز قدرته على تطوير لاند سكيب غذائي بديل يضمن التحول من المنطق القائم على الحاجة الى القائم على الحق، وتوجيه محور القوة من اعلى – اسفل up – bottom الى اسفل – اعلى bottom – up ويضمن التحول الاجتماعي المطلوب الذي يتجاوز العرقية racism والطبقية، والجنسانية sexism، والبطرياركية بما يقود الى تقليص التفاوتات العميقة للقوة بين الجماعات المتباينة، وفي الأخير تحقيق الأهداف الرئيسية للسيادة الغذائية: الانصاف، الاستدامة، الديمقراطية المباشرة، فإنه يمكن تقديم محاور هامة تمثل خطوط عريضة لأجندة مقترحة للسيادة الغذائية يمكن ادراكها كالآتي:[٢٠]

١- اتفاقية دولية للسيادة الغذائية تحل محل الاتفاقية الحالية حول الزراعـــة (AoA) Agreement of Agriculture، والاستفادة من المواد articles المناسبة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTO.

٢- اصلاح الأمم المتحدة وتقويتها لحماية الحقوق الأساسية لكل الشعوب، ولتكون منتدىً مناسباً للتفاوض على قواعد الإنتاج المستدام والتجارة المقبولة وتطويرها.

٣- تأسيس لجنة عالمية للزراعة المستدامة والسيادة الغذائية لإنجاز تقييم شامل لآثار تحرير التجارة على السيادة الغذائية والأمن الغذائي، وتطوير مقترحات للتغيير.

٤- آلية حل نزاع مستقلة ضمن محكمة العدل الدولية، وبشكل خاص لمنع الإغراق Dumping، وحول الكائنات المعدلة جينياً، والمساعدة الغذائية.

٥- معاهدة عالمية مرتبطة قانونياً التي تحدد حقوق المزارعين الصغار حول الأصول assets، والموارد، والحماية القانونية التي تحتاجها ليكونوا قادرين على ممارسة حقوقهم بالإنتاج.

٦- مدونة سلوك حول حق الانسان في الغذاء لضبط أنشطة أولئك المنشغلين في تحقيق حق الانسان في الغذاء، متضمنة المؤسسات الوطنية والعالمية، وكذلك فواعل القطاع الخاص مثل الشركات متعددة الجنسيات.

٧- كيفية إعادة بناء المجتمعات التي تعاني من الكوارث، والصراع مع مساعدة وتوجيه أولئك المتأثرين بها من حيث ما يتعلق بسبل الرزق وإعادة الوصول الى الموارد.

٨- زيادة المعرفة حول الظروف الاجتماعية والهجرة القسرية من اجل تأمين التعايش السلمي بين المجتمعات المتنوعة.

٩- إمكانية طرح نماذج انتاج تتحرك نحو الاقتصاد التضامني Solidatity economy بما يساعد على تقليل استهلاك الطاقة، مع التزام طويل بالممارسات المستدامة.

الخاتمة

نحن ناقشنا خطابين "الأمن الغذائي" و"السيادة الغذائية" ضم كل منهما تحليلات مختلفة لمشكلة الغذاء والحلول الممكنة المرتبطة بنماذج مختلفة للنظام الزراعي – الغذائي العالمي والمتجذر في تصورات جغرافية مختلفة.

إن الأمن الغذائي قدمته المنظمات الدولية كمشكلة علمية أكثر من كونه مشكلة سياسية. ولهذا ترى بأن الاقتصادات الزراعية في الدول النامية تحتاج الى تحسين من خلال تبني تقنيات حياتية تم تطويرها من قبل علماء وشركات في الدول المتطورة. كما ان خطاب الأمن الغذائي يعد الدولة الوطنية عائقاً امام تحقيقه لهذا يدعو الى إضعاف أو إزالة الضوابط او القيود التي تفرضها الدولة على التجارة الزراعية وفتح أسواقها للمستوردات العالمية التي تغرقها بأسعار اقل من تكلفة الإنتاج بسبب الدعم الذي تحصل عليه. وقد انغمست الكثير من حكومات الدول النامية في السياسات النيوليبرالية المنفذة في ضوء برامج التكيف الهيكلي المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عبر قطع الدعم عن المزارعين وتفكيك الآليات المصممة لاستقرار أسعار الغذاء مما ينتج عنه جوعاً وفقراً أكبر.

أما السيادة الغذائية فهي بديل لنموذج الأمن الغذائي. فهي تسعى لتتبع الأسباب الحقيقية التي تقود الى الجوع والفقر، وتتحدى الذين يسيطرون على انتاج وتوزيع الغذاء عالمياً، وتطالب بتصحيح عدم توازن القوى السياسية والاقتصادية لنموذج النظام الغذائي العالمي الذي يمثله مفهوم الأمن الغذائي أي إن السيادة الغذائية تدعو لإعادة توزيع القوة بين فواعل النظام الغذائي العالمي الجديد لأنها ترى تصوراً جغرافياً للنظام الغذائي السائد كونه عولمي، ويُخضِع سلطة الدولة الوطنية لهيمنة الشركات متعددة الجنسيات، ويعتمد على مبادئ النيوليبرالية ويشجع البيوتكنولوجي كأساس جديد للتراكم الرأسمالي.

إن المسار الجيوبولتيكي لخطاب السيادة الغذائية هو ضد الامبريالية، ومعادٍ للرأسمالية، والنيوليبرالية، والاستعمار الجديد، والبطرياركية، وكل النظم التي تُفقر الحياة، والموارد، والنظم البيئية، وكذلك الفواعل التي تعزز ما ورد أعلاه مثل المؤسسات المالية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، واتفاقيات التجارة الحرة، والشركات متعددة الجنسيات، والحكومات التي تعادي

شعوبها[٢١]. هذه الاجندة تضع حركة السيادة الغذائية كأكثر حركات الغذاء راديكالية، بهدف تحول كامل النظام الغذائي العالمي من الأسفل الى الأعلى bottom – up.

إن مناقشة السيادة الغذائية قد انتشرت فيما وراء المنظمات غير الحكومية (NGOs) والحركات الاجتماعية (SMs). فالمنظمات الحكومية مثل منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) بدأت بفحص محتوى ومجال اطار السيادة الغذائية. كما ان بعض الأحزاب قد دمجت اطار السيادة الغذائية في اجندتها مثل أحزاب الخضر/ التحالف الأوربي الحر.

ان السيادة الغذائية هو إطار سياسة جديد تم تطويره من قبل الحركات الاجتماعية حول العالم من أجل تحسين حوكمة الغذاء والزراعة ومواجهة المشاكل الجوهرية للجوع والفقر بطرق جديدة وابداعية. انه يستحق أن يُدرس بجدية ويُناقش أكثر من اجل معرفة كيفية تطويره الى مدى أبعد. وهنا ينبغي التنويه إن المعركة من اجل السيادة الغذائية ليست حول ربح المناقشات الاكاديمية، ولكن حول حياة وموت مليارات البشر، معركة من اجل الديمقراطية الحقيقية، من أجل حقوق المستهلك، من اجل صيانة البيئة للأجيال القادمة. فالمزارعون، وصيادوا الأسماك، والرعاة، والسكان الاصليون، ومنتجوا غذاء آخرون يخوضون معارك يومياً من اجل الحفاظ على كرامتهم، وسبل رزقهم، وحماية بيئتهم. هناك حاجة لمناقشات أكثر، لكن هناك حاجة ايضاً لأفعال ونضالات من اجل تحقيق السيادة الغذائية.

أخيراً وليس آخراً، إن إعادة إحياء البحث الجغرافي حول الغذاء قد تمت قيادته من قبل حقول الجغرافية الحضارية، والجغرافية الريفية، والجغرافية الاقتصادية، وجغرافية التنمية، لهذا ندعوا هنا لانغماس الجغرافيون السياسيون في بحث قضايا الغذاء؛ كذلك إقامة تعاون افضل بين الجغرافيين وعلماء السياسة العاملون على أمننة Securitization الغذاء، مع العلم ان فهم تطور الامن الغذائي والسيادة الغذائية كخطابين أساسيين للقرن الواحد والعشرين وتأثيرهما المحتمل على المسارات الجيوبولتيكية يتطلب انتباهاً جدياً أكثر من قبل الجغرافيين السياسيين وبرنامجاً جديداً للبحث حول الجغرافيات السياسية للغذاء.

هوامش البحث ومصادره :

(1) FAO (The State of Food insecurity in the world 2003) Rome, 2003, p. 3.
(2) UNDP (Halving Global, Background paper of Task Force on Hunger) N.Y. 2003, p. 15.
(3) Mora Mckeon (Lavia Camprsina: The "peasant way" to change the System, not the Climate) Journal of World-Systme Research, Vol. 21, No. 2, 2015, P. 242.
(*) أحصى Smith وزميليه حوال ٢٠٠ تعريفاً مختلفاً للأمن الغذائي:
M. Smith, J. Painting. and S.Maxwell (Household Food Security, concepts and Definitions: An Annotated Bibliography) Brighton, institute of Development Studies, 1993.
(4) FAO (Report of the Council of FAO-Sixty-Fourth Session) Rome, 28-29 November, 1974, par.1.
(5) . UNDP (Human Development Report 1994 N.Y. 1994, p. 27.
(6) FAO (world Food Summit: Rome Declaration on world Food Security and world Summit plan of Action) Rome, 1996.
(7) WFP (Hunger and Markets) WFP, Rome, Earthscan, London, 2009, p.170.
(٨) حول هذه الركائز ومتطلباتها يمكن الرجوع الى:
- Ashley Chaifetz and Pamela Jagger (40 years of Dialogue on Food sovereignty: A Review and look Ahead) Global Food Security, 2014, pp. 3-5.
- Helvetas Swiss intercooperation Food Security – Food Sovereignty: position paper) Zurich, 2013, pp. 1-13.

(9) La via Campesina (Development and Strengthen the Concept of people's Food Sovereignty) Neyeni, 2007, p.1.
(10) Ibid, p.2.
(11) Micheel Windfuhr and Jennie Jonsen (Food Sovereignty: Towards Democracy in Localized Food system) ITDG, U.K., 2005, p.12.
(12) Iibd., p. 13.
(13) Michael Windfuhr and Jennie Jonsen (Food Sovereignty: Towards Democracy in localized Food Systems) ITDG, U.K., 2005, pp. 46-47.
(14) M. Edelman (Transnational organizing in Agrarian central America: Histories, challenges, perspects) Journal of Agrarian change, Vol. 8, No 2-3, 2008, p. 252.
(15) Neyleni Forum for Food Sovereignty (Neyleni Synthesis Report and Action plan) Selingue, Mali, 23-27 February, 2007, p.2.
(16) K. Burnett and S. Murphyl (what place for international Trade in Food Sovereigntyl) Journal of peasant studies, 2014, Pp. 2-3.
(17) Michael Windfuhr and Jennie Jonsen (Food Systems) TIDG, UK, 2005, pp. 33-34.
(18) Ibid, p. 32.
(19) UNDP (The Millennium project. Hunger Task Force Report) N.Y., 2003, p.9.
(20) Virginie Lavallee – Picard (integrating Food Sovereignty into Planning: Development an Assessment and Action Framework for local Governments) M.A. thesis, University of Concordia, Canada, 2014, p. 13. Also, Ashley Chaifetz and Pamela Jagger (40 years of Dialogue Food Sovereignty: A review and look a head) Global Food security, 2014, p. 2.

(21) R. Patel (Grassroots Voices: Food Sovereignty) Journal of peasant Studies, 36, 2009, P. 675.

المصادر

1- Ashley Chaifetz and Pamela Jagger (40 years of Dialogue on Food sovereignty: A Review and look Ahead) Global Food Security, 2014.
2- FAO (Report of the Council of FAO-Sixty-Fourth Session) Rome, 28-29 November, 1974, par. 1.
3- FAO (The State of Food insecurity in the world 2003) Rome, 2003.
4- FAO (world Food Summit: Rome Declaration on world Food Security and world Summit plan of Action) Rome, 1996.
5- Helvetas Swiss intercooperation Food Security – Food Sovereignty: position paper) Zurich, 2013.
6- K. Burnett and S. Murphyl (what place for international Trade in Food Sovereigntyl) Journal of peasant studies, 2014.
7- La via Campesina (Development and Strengthen the Concept of people's Food Sovereignty) Neyeni, 2007.
8- M. Edelman (Transnational organizing in Agrarian central America: Histories, challenges, perspects) Journal of Agrarian change, Vol. 8, No 2-3, 2008.
9- M. Smith, J. Painting. and S.Maxwell (Household Food Security, concepts and Definitions: An Annotated Bibliography) Brighton, institute of Development Studies, 1993.
10- Michael Windfuhr and Jennie Jonsen (Food Sovereignty: Towards Democracy in localized Food Systems) ITDG, U.K., 2005.
11- Mora Mckeon (Lavia Camprsina: The "peasant way" to change the System, not the Climate) Journal of World-Systme Research, Vol. 21, No. 2, 2015.
12- Neyleni Forum for Food Sovereignty (Neyleni Synthesis Report and Action plan) Selingue, Mali, 23-27 February, 2007.
13- R. Patel (Grassroots Voices: Food Sovereignty) Journal of peasant Studies, 36, 2009.
14- UNDP (Halving Global, Background paper of Task Force on Hunger) N.Y. 2003.
15- UNDP (Human Development Report 1994 N.Y. 1994.
16- UNDP (The Millennium project. Hunger Task Force Report) N.Y., 2003.
17- Virginie Lavallee – Picard (integrating Food Sovereignty into Planning: Development an Assessment and Action Framework for local Governments) M.A. thesis, University of Concordia, Canada, 2014.
18- WFP (Hunger and Markets) WFP, Rome, Earthscan, London, 2009.